

الانتخابات التونسية تبلغ محطة ديمقراطية في إنتظار العمل من أجل المزيد من المحطات

تونس العاصمة، تونس- تحدث المواطنون التونسيون بتونس و خارجها بشكل قوي عن الديمقراطية في السادس و العشرين من شهر أكتوبر من أجل انتخاب أول برلمان للبلاد بعد الثورة. و قد صرحت بعثة دولية تابعة للمعهد الجمهوري الدولي ان المسار كان "نزيبا و شفافا و سمح للتنافس السياسي بين مختلف الأطراف السياسية المعنية

على المواطنين التونسيين الشعور بالفخر إزاء الخطوات المعبرة التي أنجزتها البلاد منذ ثورة 2011. تعتبر انتخابات السادس و العشرين من أكتوبر محطة أساسية من محطات تعزيز المؤسسات و الممارسات الديمقراطية في البلاد. إذ أدلى ما يقارب 60 بالمائة من التونسيين أي من 5.2 مليون ناخب مسجل بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية التي سماها رئيسة البعثة السيد أندرو س. ناتسيوس "خطوة إلى الأمام في طريق تونس الصعب للديمقراطية"

و قد عبر ناتسيوي الذي إشتغل خطة إداري بوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية خلال الفترة الممتدة من 2001 حتى 2006 عن إعجابه بقدرة التونسيين على القيام بهذه الانتخابات في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد. "تونس لم تكن تواجه فقط التهديدات بالعنف من طرف المتشددين الذين يطمحون إلى إيقاف الديمقراطية من تكريس خطوة إلى الأمام في المنطقة بل كان على البلاد أيضا معالجة التحديات اللوجيستية التي تعترض القيام بهذه الانتخابات بالتزامن مع التحضير للانتخابات الرئاسية التي ستعقد في الأسابيع القليلة القادمة"

و رغم هذه التحديات فقد صرح المعهد الجمهوري الدولي أن انتخابات السادس و العشرين من أكتوبر سوف تضع تونس في مسار محكم لتعزيز مؤسساتها الديمقراطية الجديدة بانتخابات رئاسية في الثالث و العشرين من نوفمبر و بإعادة انتخابات رئاسية ممكنة في شهر ديسمبر. لقد جرت هذه الانتخابات في إطار الدستور الجديد الذي تمت المصادقة عليه في شهر جانفي من سنة 2014 و في إطار إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات و المصادقة على قانون انتخابي شامل و هو ما يؤشر على تعهد من أجل التعددية و احترام حقوق الإنسان.

و قد أعرب مارك قرين رئيس المعهد الجمهوري الدولي و السفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية و العضو بالكونغرس الأمريكي أن "هذه الانتخابات مثلت خطوة مهمة من خطوات الانتقال الديمقراطي بتونس الذي لزال يواجه العديد من التحديات إذا ما تمكنت تونس من تحقيق آمال الذين نزلوا إلى الشوارع في سنة 2001 للمطالبة بصوت أكبر في الحكومة و بالمزيد من الحرية في حياتهم اليومية

تمكن المعهد الجمهوري الدولي من بلوغ محطته الخاصة في السادس و العشرين من أكتوبر بمراقبة انتخاباته رقم 200 و 201 بإرسال بعثات في كل من أوكرانيا و تونس. هذا كما كشف المعهد غير الربحي عن إحدى الصور الجديدة التي إنقطها و التي تعطي للمواطنين و لوسائل الإعلام مرجعا سهلا للاستعمال حول أداء تونس في جملة من الأقسام من بينها:

- القوانين الانتخابية التوجيهات و المسارات
- المحيط الانتخابي
- النزاهة الانتخابية
- تمكين الناخب
- حرية تنظيم الحملات الانتخابية
- مشاركة النساء و الشباب
- حرية المشاركة

- لوجيستيات يوم الانتخابات
- عملية الحساب و الجدولة

تعتمد هذه الصورة على مؤشرات مفاتيح مبنية على أساس معايير دولية للقيام بانتخابات ديمقراطية مفتوحة و شفافة و تصفي قيمة أساسية للمؤشرات بناء على ملاحظات مراقبي المعهد.

تحليل المعهد الجمهوري الدولي لصورة الانتخابات

نزاهة الانتخابات و لوجيستيات يوم الانتخابات

يثنى المعهد الجمهوري الدولي كل من [الهيئة العليا المستقلة للانتخابات](#) و السلطات الإقليمية المستقلة للانتخابات على إدارة مسار نزاهة منظم بشكل جيد قد سمح للناخبين بالتعبير عن إرادتهم في صندوق الانتخاب بكل حرية و سرية. لقد بدى كل من موظفي الانتخابات لكل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و السلطات الإقليمية للانتخابات و اعون بالإجراءات الانتخابية و تم تدريبهم قبل يوم الانتخابات.

تمتع المراقبون المستقلون و مراقبو الأحزاب السياسية بنفاذ تام للمسار الانتخابي بما في ذلك احتساب الأصوات و الجدولة من أجل تأكيد طابع شفافية الانتخابات.

و على الرغم من ملاحظة مراقبي المعهد في الكثير من الأحيان لعمال الأمن داخل مراكز الاقتراع فإن حضور قوات الأمن لا يبدو قد تدخل في عملية الانتخاب أو قد شكل تهديداً.

لاحظ المعهد ان هناك العديد من المناطق التي يمكن تعزيزها في الانتخابات القادمة. و على الرغم من تحقيق تحسن منذ انتخابات سنة 2011 للمجلس الوطني التأسيس فإن الإصدار المتأخر للإجراءات الانتخابية نتج عنه تدريب متأخر لعمال الانتخاب.

شفافية أفضل

يمكن للانتخابات القادمة ان تعزز بإعلام دقيق بالقواعد و الإجراءات الانتخابية. كما تم الاستخلاص من مجهودات المراقبة خلال تسجيل الناخبين و قبل الفترة الانتخابية أنه لو قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ببذل جهد أكبر في نشر بيانات إستباقية عامة لتنتج عن ذلك شفافية أكبر في قراراتها و وعي أفضل بين الأطراف السياسية المعنية بالإجراءات الانتخابية.

نجاعة أفضل

و من بين النقاط المفاتيح للتحسين العملية الانتخابية التي يقترحها المعهد على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هو ان المعهد سوف يشجع الهيئة أن تقوم قبل الانتخابات الرئاسية بتوزيع أكثر عدلا للناخبين المسجلين داخل مراكز الاقتراع. إن مهمة الناخبين داخل مكاتب الاقتراع حسب قوائم متسلسلة لأرقام بطاقات التعريف الوطنية في سجل التصويت إن كانت متعمدة او لا فإنه من شأنها التأثير على الفرقة بين الناخبين المسنين الذين يملكون أرقام بطاقات تعريف أقل و بين الناخبين الشبان.

و نتج عن ذلك صفوف طويلة في مكاتب ذات أعداد اقل في صبيحة يوم الانتخابات و القليل من الناخبين في المكاتب ذات اعداد أكبر. و هذا لم يؤثر فقط في إطالة وقت الانتظار لبعض الناخبين و لكنه قد خلق أيضا حمل عمل أكبر على بعض عمال الانتخابات. سوف تمر الانتخابات القادمة بأكثر سلاسة و سيقبل الحمل على عمال الاقتراع إذا ما تم تعيين مكاتب الاقتراع بشكل مختلف مثل عبر الألقاب او حسب التوزيع العشوائي لأرقام بطاقات تعريف الناخبين أو حسب عنوان منزل الناخب.

احتساب و جدولة الأصوات

على الرغم من أن عملية الاحتساب و الجدولة قد تمت حسب الإجراءات الانتخابية المصادق عليها فإن نجاعة و تنظيم الانتخابات القادمة ستكون أكثر تماسكا متى تم تنظيم تدريب إضافي لعمال الاقتراع. على المراقبين المستقلين و مراقبي الأحزاب إظهار احترام أكبر لقواعد الانتخاب و عدم التدخل في عملية الاحتساب و الجدولة

إن القيام بهذه التغييرات بالإضافة إلى تغييرات أخرى لتوزيع الناخبين المسجلين داخل مراكز الاقتراع من شأنه توزيع حمل العمل بشكل أكثر تكافؤ بين عمال الانتخابات و تقليل التعب عند نهاية اليوم.

تمكين و مشاركة الناخبين

إن ارتفاع الإقبال منذ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 2011 من 51 إلى ما يقارب 60 بالمائة يترجم بالفعل التزام التونسيين بانتقالهم الديمقراطي و يعكس حماسهم حول حرياتهم الجديدة. غير ان مشاركة الناخبين في انتخابات السادس و العشرين من اكتوبر قد تمثلت في نسبة أكبر بقليل من نصف الناخبين المؤهلين تعكس أهمية القيام بالمزيد من العمل من أجل تعزيز انتخابات شاملة و تشاركية بشكل كامل. من شأن الأدلة اللفظية دعوة الناخبين الشبان على الإقبال بشكل أقل من الناخبين كبار السن. و بغض النظر عن ذلك فإنه من الواضح ان هو يجب التشديد بشكل اكبر على الالتزام المدني للشبان التونسيين حتى تبلغ البلاد كل إمكاناتها الديمقراطية.

دور المجتمع المدني

يعتقد العديد من الناس ان القيام بانتخابات ناجحة ينحصر فقط في مواطنين يقومون بالإدلاء بأصواتهم ثم احتساب تلك الأصوات. فحين ان الانتخابات تتم في نهاية المطاف بفضل عدد لا يحصى و لا يعد من المواطنين داخل كل من الحكومة و المجتمع المدني. يعتبر دور المجتمع المدني التونسي ذا أهمية كبرى في الانتخابات بأكثر من 1.300 حزب سياسي و قوائم انتخابية خاصة و ان هذه الانتخابات هي الانتخابات الديمقراطية الثانية التي تعرفها البلاد منذ ثورة 2011.

. إن الحضور الكبير للمراقبين المستقلين الممثلين للمجتمع المدني قد ساهم في شفافية يوم الانتخابات. كما ساعد ايضا على تعليم الناخبين و جعل الأحزاب السياسية و القوائم الانتخابية مسؤولة عن وعودها الانتخابية و بالتنوع حول انتهاكات قواعد الحملات الانتخابية و جعل المسار ككل أكثر تماسكا و قوة.

حرية الحملات الانتخابية

على الرغم من الحملات السياسية الكثيفة على مدار فترة الحملة التي دامت 21 يوماً فقد ظهرت الأحزاب السياسية والمرشحين في النضال لتحديد المنصات قائمة على السياسة بشكل واضح. هذا كان جزئياً بسبب وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية وقوائم المرشحين ولكن كان أيضاً بسبب وجود تقييد مفرط للحملات جعل من الصعب على الناخبين التمييز بين المتنافسين السياسيين .

كشفت جهود المراقبة على المدى الطويل للمعهد الجمهوري الدولي أن العديد من الأطراف المنخرطة في أنشطة مثل حملة قبل بدء فترة الحملة الانتخابية الرسمية و أن هذه الممارسة وقعت على نطاق واسع دون احترام لطرف أو مجموعة معينة. ان قواعد الحملة الاسترخاء في الانتخابات المقبلة توفر الناخبين التونسيين مع المزيد من الفرص لاتخاذ خيارات مدروسة وسيخفف أيضاً العبء على المؤسسات الانتخابية القسري لإدارة قواعد المرهقة دون داع عن أنشطة الحملة .

الحملة المالية

سمع المعهد الجمهوري الدولي عددا من الاتهامات حول تمويل الحملات الانتخابية غير المشروع خلال فترة ما قبل الانتخابات. إذ في الانتخابات المقبلة فإن وضوح أكبر من السلطات الانتخابية على استخدام أموال الحملة الانتخابية وقواعد إعداد التقارير والإنفاق أكثر واقعية تنتج بيئة حملة أكثر حيوية مع مزيد من الوضوح وتحسين تطبيق قواعد تمويل الحملات الانتخابية.

التطلع إلى المستقبل

سوف يحتاج القادة التونسيون الى العمل بجد من اجل الايفاء بتطلعات الناس للحرية والازدهار والاستقرار. وقد صرح رئيس الحكومة التونسي مهدي جمعة مؤخراً للمعهد الجمهوري الدولي على تونس أن تحول لغة الدستور السامية الى لسلك إذا كان ذلك من اجل دفع ديمقراطيتها. وقد اعلم التونسيون قاداتهم السياسيين بأنهم يتوقعون منهم أن يعملوا معا من اجل تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح وتحقيق الاستقرار السياسي المطلوب و اجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. كان هذا امل الناشطين الديمقراطيين الذين خرجوا الى الشوارع في عام 2011 ولكن يبقى تحقق أحلامهم رهين تعاون جميع الأطراف السياسية.

الخلفية

حضر وفد دولي مكون من 43 مراقبا تابعاً للمعهد الجمهوري الدولي عملية التصويت وفرز الأصوات في أكثر من 200 نقطة اقتراع في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى مراقبة الانتخابات في تونس، فقد أرسل المعهد الجمهوري الدولي فرق عمل في بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة بفضل نظام فريد في البلاد يسمح للمواطنين التونسيين الذين يعيشون في الخارج ان يكون لهم ممثلين في البرلمان التونسي .

بالإضافة إلى ذلك فان [مراقبي المعهد الجمهوري الدولي على المدى الطويل](#) شهدوا عملية تسجيل الناخبين والاستعدادات السابقة للانتخابات وفترة الحملة الانتخابية للحصول على وجهة نظر كاملة عن انتخابات 26 أكتوبر.

وقد قاد أندرو س. ناتسيوس، وفد المعهد الجمهوري الدولي وهو المدير السابق [للكلغة الأميركية للتنمية الدولية](#) وأستاذ تنفيذي حاليا ومدير معهد سكوكروفت للشؤون الدولية في [كلية بوش للحكم والخدمة العامة](#) في جامعة تكساس A & M. وقد انضم غرين ناتسيوس الى الوفد من طرف [السفير مارك غرين](#) ، رئيس المعهد الجمهوري الدولي، سفير الولايات المتحدة السابق لدى تنزانيا وعضو الكونغرس الأميركي السابق عن المقاطعة الثامنة لولاية ويسكونسن.

جودي فان ريست، نائب الرئيس التنفيذي للمعهد الجمهوري الدولي، وسكوت ماستيك، مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعهد الجمهوري الدولي ساعد أيضا في البعثة. وكانت الوفود الأخرى كالاتي

• [النائب توم بيتري](#) عضو في مجلس النواب الامريكي التي يمثل المقاطعة السادسة لولاية ويسكونسن .
• تامي لونا بيرجر، الرئيس التنفيذي لشركة ونجابيرجير، رئيس مجلس إدارة [معهد القيادات النسائية العربية](#). وعضو في مجلس إدارة المعهد الجمهوري الدولي

• [ماكس بوت](#)، وجين كيركباتريك جيه زميل بارز لدراسات الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية .

• سكوت كاربنتر، نائب مدير [جوجل للأفكار](#) .

• بروس شابمان، رئيس مجلس إدارة معهد ديسكفري .

• بربارا هيغ، نائبة رئيس السياسات والاستراتيجيات في [الصندوق الوطني للديمقراطية](#)

• آمي هوثورن، زميل مقيم في [مركز المجلس الأطلسي رفيق الحريري لمنطقة الشرق الأوسط](#).

• بيير بريفو ليقوني مستشار الاستراتيجيات وحملات الاتصالات والمدير السابق لجمع التبرعات والاتصالات للبعثة المباشرة في فرنسا.

[جودي فان ريست](#) نائبة الرئيس التنفيذي لمعهد الجمهورية الدولي [وسكوت ماستيك](#)، مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمعهد الجمهوري الدولي قام ايضا بالمساعدة في هذه المهمة.

وقد التقى المندوبون عن ممثلي الأحزاب السياسية ومسؤولي الانتخابات التونسية قبل إجراء الانتخابات وإطلاعهم على حقوق ومسؤوليات المراقبين الدوليين وقانون الانتخابات التونسية. وقد تم نشر المندوبون في جميع أنحاء البلاد حيث قاموا بملاحظة سير العملية الانتخابية في مراكز الاقتراع من أجل تحديد وتقييم نقاط القوة والضعف في النظام الانتخابي في تونس بما في ذلك قوانين الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع وفرز الأصوات وإعداد التقارير.

بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها وفدها ألدولي فقد أصدرت بعثة المراقبين طويلة المدى التابعة للمعهد الجمهوري الدولي تقارير وهي متاحة في [إفادة انتخابات تونس رقم 1: تسجيل الناخبين](#) و [إفادة انتخابات تونس رقم 2: تسجيل الناخبين](#) و [إفادة انتخابات تونس رقم 3: فترة ما قبل الانتخابات](#).

في الفترة ما بين التاسع والثاني عشر من سبتمبر أفادت بعثة تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات للمعهد الوطني الديمقراطي للمعهد الجمهوري الدولي أن تونس كانت على المسار الديمقراطي بلا ريب لكنها حذرت من انه ومن أجل الحفاظ على ثقة الجمهوري يجب أن تضمن انتخابات برلمانية ورئاسية خالية من أي تدخل حزبي لا مبرر له أو أي تلاعب . التقرير الكامل متاح باللغات [الإنجليزية](#) و [العربية](#) و [الفرنسية](#)

يؤيد المعهد الجمهوري الدولي إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين منذ عام 1983 من خلال بعثات مراقبة الانتخابات الدولية والتقييمات، ومراقبة مائتين وواحد عملية انتخابية في 56 دولة.

###